معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الرؤية الاقتصادية والمالية فى عهد دولة الرئيس رياض الصلح

زمن الاستقلال

الطبعة الأولى
كانون الثانى 2019

هى الطبعة الأولى من التقرير البحثى حول التوجهات الاقتصادية والمالية للرئيس رياض الصلح.
أعده معهد باسل فليحان المالى والاقتصادى.
يصدر هذا التقرير من ضمن سلسة التقارير التي ينشرها المعهد بهدف تعميق البحث ونشر المعرفة وخلق منبر للتحاور والتواصل بين نخب فكرية وعملية ومهنية فى المجتمع وبين مسؤولى الدولة وصانعى القرار، والمساهمة فى إطلاق حركة تجديد فى الثقافة المالية والاقتصادية.

الرؤية الاقتصادية والمالية فى عهد دولة الرئيس رياض الصلح

بقلم لمياء المبيض بساط وإسكندر البستانى

الطبعة الأولى
كانون الثانى 2019

ملخّص

تَستعرض هذه الدراسة آبرز التوجهات الاقتصادية والمالية التى انتهجها دولة الرئيس رياض الصلح في عهد الاستقلال. تُعاين عن كثب رؤيته السياسية والاقتصادية التى تميزت بالنَفَس الليبرالى والإصلاحى والاستقلالى؛ وتستعيد بنظرة تحليلية آبرز قوائمها التي خلّصت في جوهرها إلى محورية الاستقلال المالي والنقدي والاقتصادي في تحقيق السيادة الوطنية الكاملة والمحافظة على مكتسبات الاستقلال.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول والرسوم البيانية..... 4

السياق العام..... 5

رؤية استباقية وتخطيط استراتيجى فى مرحلة الاستقلال الصعبة..... 8

إدارة المصالح المشتركة وتعزيز مداخيل الدولة..... 9

بين العروبة والمصلحة الوطنية العليا..... 15

الاستقلال النقدى آساساً فى استعادة السيادة..... 17

رياض الصلح استباق فى طرحه الاقتصادى وفى مقاربة القطاعات الاقتصادية..... 19

التحولات العميقة فى مالية الدولة وسياساتها الضريبية..... 21

المسار التحديثى للدولة وتحقيق الإصلاح الإدارى..... 24

الخلاصة..... 26

المراجع..... 27

الملحق الأوّل: لائحة بالقوانين التي أقرّت في فترة الاستقلال..... 28

الملحق الثاني: آهم الأحداث التاريخية بين سنتي 1943 و1951..... 31

الملحق الثالث: الحكومات الستة التى رآسها رياض الصلح..... 32

قائمة الجداول والرسومات البيانية

الجدول الرقم 1: إصدار العملة اللبنانية السورية بين سنتى 1939 و1944..... 7

الجدول الرقم 2: موازنة الحكومة لسنة 1944..... 12

الجدول الرقم 3: موازنة المصالح المشتركة لسنة 1944..... 12

الرسم البيانى الرقم 1: التجارة بين سنتى 1937 و1946..... 13

الرسم البيانى الرقم 2: التبادلات التجارية مع بعض البلدان العربية بين سنتى 1941 و1946 16

الرسم البيانى الرقم 3: مجموع المبالغ المرصودة فى الموازنة العامة بين سنتى 1943 و1951..... 21

الرسم البيانى الرقم 4: الإنفاق على الدفاع والداخلية 22

الرسم البيانى الرقم 5: الوفر المالى المحقّق بحسب تقارير قطع الحساب..... 23

السياق العام

ربما يحمُل الحديث عن "الرؤية الاقتصادية والمالية عند رياض الصلح" الكثير من المُغامرة البحثية، خصوصاً أنّ الكتابة عن تاريخ لبنان الاقتصادي والمالي قليلة وعابرة، إذ تفتقد الذاكرة المالية والاقتصادية في لبنان الكثير من المراجع والوثائق والأرقام، التي وإن وُجِدَت فهي في تشتّت وتبعثر وإهمال[1]. وفي حين يرتكز هذا البحث على بعض الكُتب التاريخية والمرجعية، عاين بدقّة ما توفّر من وثائق رسمية مُرتبطة بالموازنات العامة المُقرَّة في تلك المرحلة وقابلها بنقاشات اللجنة المالية البرلمانية وبجلسات استجواب الحكومة حيث تمكَّن، إلى حدٍّ ما، من استقراء الوضع الاقتصادي والمالي حينذاك.

اتسمت الحقبة التي امتدت من السنوات 1943 حتى 1951 بِعَدَم الاستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، ظهرت أصوات تُنَدِّد بالاستقلال وتدعو إلى عودة الانتداب، وعلى الصعيد الخارجي ظَهَر الخلاف حول موقف لبنان من العروبة وعلاقته بالجامعة العربية كما وعلاقته بسوريا، خاصةً وأن المصالح المُشتركة تُحتّم إدارة مُحنَّكة للأزمات المُتواتِرة بين البلدين. كما شَهَدَت تلك الفترة تراجع القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي انعكس سلباً على الميزان التجاري الذي سجّل عجزاً يوازي 4 أضعاف حجم الموازنة العامة[2]، ما أدىّ إلى زيادة الضغط على العملة. وكان هذا التراجع قد اقترن بزيادة دراماتيكية في إصدار العملة النقدية (الجدول رقم 1) بين سنتي 1939 و1944، ما سرّع تدهور العملة اللبنانية السورية[3] وتباعاً تقلّص القدرة الشرائية للمُواطنين. وبالرغم من أن مالية الدولة كانت تُسجِّل فائضاً في تلك المرحلة إلّا أنّها عانَت هشاشة أورَثَتَها إياها سُلطة الانتداب وانعكسَت سلباً على البُنية الضريبية للدولة، إذ اعتمدت إيرادات

[1] تفتقد الدولة اللبنانية إلى مؤسسات أرشيفية-توثيقية، علمية ومتكاملة في هذا الخصوص.

[2] ما يعادله 80 مليون ل.ل. في تلك المرحلة

[3] أصبحت العملة اللبنانية تعادل فرنكاً واحداً في عام 1944 بينما كانت تعادل 20 فرنكًا فرنسيًّا قبلها.

الخزينة بصورة كبيرة على الضرائب غير المُباشرة ما شَكَّل خَطَراً على استدامة المالية العامة، لا سيّما وأنّ بُنية ضريبية كهذه تُشجّع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ولا تحقّق العدالة الضريبية المنشودة. فضلاً عن ذلك، سجّلت هيكلية الإنفاق، غداة الاستقلال، خللاً عميقاً حيث بلغت الأموال المرصودة لرواتب وأجور الموظّفين العاملين في الدوائر الحكومية ثلثي موازنة العام 1944. هذا الرقم كان مرشّحاً للارتفاع لضرورات استعادة الدولة سيادتَها الاقتصادية وما يعني ذلك من توسّع في حجم الوظيفة العامة بسبب الحاجة إلى استلام كامل الصلاحيات من المُنتدِب وما يقتضيه ذلك من استحداث دوائر ومصالح واستقطاب عديد إضافي خاصةً في القوى العسكرية. كان دولة الرئيس رياض الصلح على يقين من الخطر البُنيوي المُحدق بالنفقات الجارية للموازنة، الأمر الذي دَفَعه، مِراراً وفي أكثر من بيان وزاري، للتشديد على أهمية تحقيق الإصلاح الإداري للكادر الحكومي ومكافحة الفساد الإداري.

يتبيّن من المعطيات المتوفّرة أن الانطباع الشائع عن تلك الحقبة وما اتسّمت به من رفاهية اقتصادية، هو انطباع خاطئ ومضلّل، إذ يُقلّل حُكماً من الصعوبات والتحديات التي واجهت حكومات الاستقلال. وكانت هذه الأخيرة قد ورثت من المُنتدَب الفرنسي مشاكل اقتصادية-اجتماعية عدّة[4] تمثّلت أبرزها بالاحتكارات والغلاء المعيشي والفساد في الإدارة، وزيادات الضرائب والرسوم الجُمركية... بالإضافة إلى واقع إداريّ وماليّ شائك تَجَسَّدَ في "وحدة اقتصادية" بين لبنان وسوريا ومصالح مُشتركة لم تكد تُستَعاد من الانتداب الفرنسيّ حتى اصطدمت بالخلافات اللبنانية-السورية.[5] هذا الانطباع الشائِع، إذا ما تمّ دَحضه بالوقائع والمُعطيات، إنما يُحجِّم قيمة الجهود والإنجازات التي حقَّقَها سياسيو تلك الحقبة

---

[4] في ثلاثينيات القرن العشرين، عبّر الناس في الدائرة الانتدابية الفرنسية وفي أكثر من مناسبة، عن رفضهم لهذا الواقع، عبر التظاهُر في بيروت وفي دمشق كرد فعل اجتماعي- نقابي- سياسي تجاه الأزمة الاقتصادية.

[5] حقائق لبنانية/بشارة خليل الخوري/ الجزء الثاني/ منشورات "أوراق لبنانية"/ص٩٦)

وخصوصاً الرئيس رياض الصلح. وليس عبثاً أن يُسمَّى هؤلاء بـ "رجالات الاستقلال". ولا يعود سبب هذا المُسمّى إلى صدفة تزامن تلك الحقبة مع فترة الاستقلال وحسب، بل إذا تعمّقنا بتحليل أنماط الحُكم والمواقف والقرارات، نستنتج أن من سُمّوا برجالات الاستقلال أمثال رياض الصلح وبشارة الخوري ومجيد أرسلان وكميل شمعون وغيرَهم، عملوا منذ اللحظة الأولى على تدعيم أسس بناء دولة قادرة ومؤسسات فاعلة.

الجدول الرقم 1: إصدار العملة اللبنانية السورية بين سنتي 1939 و1944

التاريخ	العملة (ليرة لبنانية سورية)	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة مع السنة السابقة
30 حزيران سنة 1939	19,500,000	
31 ت1 سنة 1939	27,950,000	43.33
31 ت1 سنة 1940	51,600,000	84.62
31 ت1 سنة 1941	59,250,000	14.83
31 ت1 سنة 1942	95,250,000	60.76
31 ت1 سنة 1943	110,750,000	16.27
31 ت1 سنة 1944	142,500,000	28.67

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الأرقام الواردة في دراسة عدنان محسن ضاهر. تطور الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842–2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

رؤية استباقية وتخطيط استراتيجى فى مرحلة الاستقلال الصعبة

أدرَك رياض الصلح منذ اللحظة الأولى أن أيّ استقلال حقيقي يجب أن يرتكز أوّلاً إلى الإدارة الحرة للاقتصاد والمالية العامة والنقد وثانياً إلى بناء الدولة على أُسُس الكفاءة والجدارة، وأن أي تساهُل في تطبيق هذه الرؤية هو بمثابة التفاف على المكاسب السياسية التي حقّقها اللبنانيون. فلبنان، وإن تمكّن من تحقيق الاستقلال السياسي إلا أن الدعائم المالية والاقتصادية لهذا الاستقلال بَقِيَت هشّة، خاصةً في ظلّ السياق المطروح في الفقرة الأولى من هذا البحث.

ويدلّ تحليل أوّلي لنصّ البيان الوزاري الأوّل للحكومة التي رأسَها رياض الصلح فيما يُسمّى بـ "عهد الاستقلال"، أن الاقتصاد المُستقل شكّل المحور الأساسي في هذا النصّ. ففي ذلك البيان التأسيسي، يتضح أنّ آمال السلطة التنفيذية تمثّلت في توفير العوامل والإمكانات التي تجعل من استقلال لبنان "استقلالاً صحيحاً"، لذلك كان لا بُدّ من تنظيم "الحكم الوطني".

أوّل ما أشار إليه البيان الوزاري الأوّل هو التنسيق مع سوريا على إدارة "المصالح المشتركة"، أي انتزاع إدارات الجمارك وإدارة حصر التبغ والتنباك "الريجي" والمؤسسات الحيوية كالكهرباء والمياه... من قبضة المُنتدَب الفرنسي.

وبالإضافة إلى هذه الخطوة السيادية، تميّز التوجّه التأسيسي لحكومات الاستقلال بالتأكيد على المحاور التالية، وهي توازي محور "إدارة المصالح المشتركة" أهمية:

- أوّلاً تَثبيت النقد اللبناني على أسس استقلالية وتأمين حرية تحويل الأموال النقدية من لبنان وسوريا إلى الدول التي تَتَحرّك في نطاق الفرنك أو الجنيه الاسترليني؛[6]
- ثانياً، تحقيق إصلاح إداري ومالي داخلي؛
- ثالثاً، تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية تتمثّل بإنشاء شبكة البنى التحتية، وبتنظيم العمل، وبتحقيق العدل الاجتماعي؛

[6] جريدة لسان الحال/السنة السابعة والستون/العدد ١٥٣٤٤/السبت ١٢ شباط ١٩٤٤.

- رابعاً، انفتاح لبنان على العالم العربي والأسواق العالمية.
- أمّا أبرَز ما ميّز نصوص بيانات الحكومات التي رأسَها لاسيّما البيان الوزاري الأوّل فهو التأكيد على موقع المرأة في المجتمع والاقتصاد، حيث شدّد على تقدير جهودها وتوسيع حقوقها السياسية والوطنية.

المُلاحظ أن هذه التوجّهات الاقتصادية والمالية والإصلاحية كانت حاضرة في جميع البيانات الوزارية للحكومات التي رأسها رياض الصلح والتي على أساسِها نالت ثقة مجلس النواب. وإذا غابت عن بعضها، فهو لم يتوانَ عن الإشارة في خطاباتِه وفي متن النص نفسه إلى التوجّهات المذكورة في البيانات الوزارية السابقة. ففي بعض الحالات رأس رياض الصلح حكومات مُتتالية على فترات زمنية مُتقاربة، الأمر الذي يُفسّر اقتضاب بعض البيانات الوزاريّة التي اكتفت بالإشارة إلى ما تمّ الاستفاضة في التعبير عنه في البيانات السابقة. ويدلّ هذا أيضاً على استقرار رؤيته التي تميزّت بكونها رؤية متوسّطة إلى طويلة الأمد. كما يُمكن توصيف الالتزام المُصرّح عنه في البيانات الوزارية بأنه التزام مُتكرِّر، مُتسّق ومُستدام[7]. أمّا السؤال عن مدى تطبيق البيانات الحكومية وتنفيذ بنودَها، فهذه إشكالية أُخرى تحتاج إلى دراسات مستقلة.

إدارة المصالح المشتركة وتعزيز مداخيل الدولة

استطاع رياض الصلح، العروبي بامتياز، تَخطّي الكثير من الصعوبات لتثبيت رؤيته الاستقلالية. وكانت المصالح المُشتركة من أولى المسائل التي سارع إلى معالجتها نظراً لتأثيرها الكبير في تثبيت السيادة الاقتصادية وفي الإمساك بالمداخيل المالية للدولة، وتنظيم العلاقات مع الحكومة السورية.

---

[7] استند دولة الرئيس في البيان الوزاري للحكومة الثانية إلى التوّجهات العامة للبيان الأوّل لاسيما السياسة الاقتصادية التي بقيت نفسها، عِلماً أن استقالة الحكومة الأولى التي لم تختم عامها الأول أتت نتيجة اعتراض نواب الأمة على أداء بعض الوزراء الذين تم استبدالهم في الحكومة الثانية. ولمّا كان دولة الرئيس على دراية تامة بحتمية إعادة توكيله الحكومة الثانية، فقد كان من البديهي الإبقاء على التوجهات العامة نفسها.

اعتبر رياض الصلح أن تنظيم المصالح المُشتركة بين لبنان وسوريا هو مسألة أساس في تدعيم الاستقلال المالي للبنان، واعتبره الرئيس بشارة الخوري "موضوعاً حيوياً يجب استلامه من الفرنسيين"، إذ وازت قيمة نفقات المصالح المشتركة في حينها ما نسبته ثلث الموازنة العامة (الجدول الرقم 2 والجدول الرقم 3) لسنة 1944. يجدر الذكر في الإطار نفسه أنّ المُفوضية الفرنسية العُليا كانت قد ألغت الموازنات الذاتية ووحّدتها في إطار ما عُرف بالمصالح المشتركة، وحافظت الحكومتان-الاستقلاليتان، اللبنانية والسورية، على هذه الوحدة حتى الانفصال 1950.

من جهة أخرى، أدرَكَ رياض الصلح ببصيرته السياسية الثاقبة، ضرورة الفصل بين الانتماء العروبي وبين تثبيت السيادة الوطنية، فأكّد بالفعل والقول أن تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية لا يَتَعارض مع فكرة التعاون مع البلدان العربية الأخرى، بل يُعزّز من موقع لبنان ومن قدراته التفاوضية. وبالاتفاق مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري تمّ إقرار اتفاقية المصالح المُشتركة حيث انقسم الرأي العام اللبناني في تلك الفترة بين مؤيّد للقومية العربية، ومؤيّد للقومية اللبنانية (أو النزعة اللبنانية) إضافةً إلى دوائر أخرى مُتفرّقة. وهذا ما أفرَز تسويةً في نسج الهوية الوطنية التي تَعتبر لبنان "ذا وجه عربي".

قاد رياض الصلح، بما تميَّز به من حنكة وسعة اطلاع، الجانب اللبناني في المُحادثات مع الجانبين الفرنسي أولاً والسوري ثانياً. آزره في هذه المهمّة الصعبة وزيرا الخارجية والمالية سليم تقلا والأمير جميل شهاب. وقد أمسكت الحكومتان اللبنانية والسورية، أوّل ما أمسكتا، بقرار مراقبة الشركات ذات الامتياز؛ أي مياه بيروت، وشركات كهرباء حلب ودمشق وحمص وبيروت، ومصلحة الريجي، والجمارك والدوائر الاقتصادية والمالية ومؤسسات إدارية حيويّة أخرى. وبذل الرئيس رياض الصلح جهوداً كبيرة، في جزء مهمّ من هذه المفاوضات، لتحديد النسبة المئوية التي سوف يحصل عليها لبنان من عائدات المصالح المُشتركة التي اعتبرها "حقّنا

الأصلي وكمال سيادتنا واستقلالنا" أي أنها مصلحة وطنية لا تلاعب فيها ولا مساومة عليها[8].

جاءت أولى النتائج العملية بتوقيع الجزء الأوّل من اتفاقية المصالح المشتركة وهي تحديداً إدارتا الجمارك والريجي. واستكمالاً لهذا المسار، ربط رياض الصلح تشريع الأمور التي تتعلّق بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة بمجلس الوزراء، فطمأن بذلك المتخوّفين من "شبح الوحدة" مع سوريا. وقد مارس هؤلاء ضغوطات كبيرة زادت من صعوبة مفاوضات الاستقلال الاقتصادي التي قادها رياض الصلح.

[8] جريدة لسان الحال/السنة السابعة والستون/العدد ١٥٣١٩/السبت ٢٥ كانون الأول ١٩٤٣.

الجدول الرقم 2: موازنة الحكومة لسنة 1944

رقم الباب	بيان الأبواب	الاعتمادات بالليرة اللبنانية
1	رئاسة الجمهورية	176,280
2	مجلس النواب	432,987
3	رئاسة مجلس الوزراء	213,483
4	وزارة المالية	2,887,903
5	وزارة الداخلية	7,917,241
6	وزارة الخارجية والمغتربين	710,400
7	وزارة العدلية	1,833,746
8	وزارة الأشغال العامة	7,800,968
9	وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	2,653,569
10	وزارة التموين	728,995
11	وزارة الزراعة	777,500
12	وزارة البريد والبرق	1,326,758
13	وزارة الدفاع الوطنى	21,394
14	وزارة الصحة والإسعاف العام	1,649,858
15	وزارة التجارة والصناعة	197,358
16	الديون المتوجبة الأداء	1,494,448
17	نفقات السنين السابقة	100,000
18	احتياطي لنفقات غير منتظرة	3,101,112
	المجموع العام للموازنة	34,024,000

المرجع: معهد باسل فليحان المالى، بناء على الأرقام الواردة في دراسة عدنان عدنان محسن ظاهر. تطور الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842-2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

الجدول الرقم 3: موازنة المصالح المشتركة لسنة 1944

تفسير النفقة	الاعتمادات بالليرة اللبنانية
الإدارة والموظفون	4,000,000
استكمال مشاريع الري في صور وحماه	1,500,000
حصة لبنان من المصالح المشتركة	2,250,000
حصة سوريا من المصالح المشتركة	2,250,000
صندوق لحساب الدولتين	1,000,000
مجموع موازنة المصالح المشتركة	11,500,000

المرجع: لسان الحال –السنة السابعة والستون –العدد 15401–الجمعة 6 آيار 1944

لم يؤتِ الاستقلال ثماره بسرعة، بل على العكس، ففي قراءة سريعة للأرقام العائدة لتلك المرحلة، يمكن الاستنتاج أن انتقال إدارة الجمارك إلى السلطات اللبنانية والسورية أحدث إرباكاً في مرفأ بيروت والأسواق التجارية ما انعكس سلباً على أداء التجارة الخارجية (الرسم البياني الأول)؛ ولكن سرعان ما تدارك "المجلس الأعلى للمصالح المشتركة" الأمر واعتمد سياسة الخطوة خطوة في إجراء الإصلاحات والتغييرات في البلدين، فطوّقت السياسة الحذرة في تلك المرحلة الانتقالية الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وخففت من وطأتها.

الرسم البياني الرقم 1: التجارة بين سنتي 1937 و1946

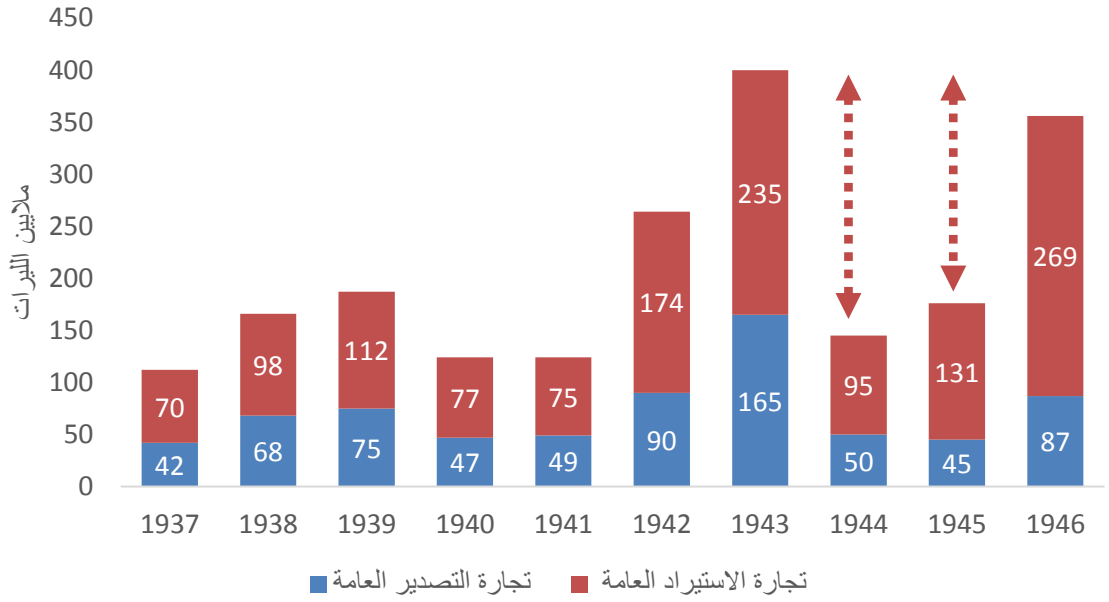

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الأرقام الواردة في دراسة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة. إحصاء التجارة الخارجية لعام 1946. بيروت، لبنان 1947.

على الرغم من الأهمية التي اكتسبتها المصالح المشتركة بالنسبة للبنان وسوريا، إلا أنّ التوجّهات الاقتصادية لكلا البلدين وفي مواضيع مُتعدّدة سريعاً ما تباينت. ولعلّ أهمّ الاختلافات في وجهات النظر وأعمقها كان الاختلاف على السياسة النقدية. في هذا الإطار، حاول رياض الصلح التوفيق بين التوّجهات المُتناقضة أحياناً وفي رأب الصدع بين البلدين. لكنه فَعَلَ ذلك دوماً من مُنطلق المصلحة الوطنية اللبنانية. فتشدَّدَ لبنانياً في المشكلة النقدية التي عَصَفَت بالعلاقات بين البلدين،

وأصرّ على رفض الوحدة الاقتصادية مع سوريا. في المسألة الأولى، اعتبر الصلح أن توحيد النقد بين لبنان وسوريا يحتاج إلى توحيد الإصدار وعناصر التغطية وتوحيد العمل في ميادين المال والاقتصاد والتشريع والسياسة. كما اعتبر أنّ في توحيد الرسوم والضرائب انتقاصٌ من سيادة البلدين "لا يمكننا القبول به". في المسألة الثانية، اعتبر أنّ التنسيق الاقتصادي شيء والوحدة الاقتصادية شيء آخر، وأكّد في أكثر من مناسبة أن "اندماج لبنان في وحدة اقتصادية شاملة يعود حتماً عليه بالوبال من دون أن ينفع السوريين".[9]

في هذه المرحلة تميّز الخطاب السياسي لرياض الصلح بالهدوء رغم توتّر العلاقات الثنائية بين بيروت ودمشق. وهو استطاع أن يعوّم اتفاقية المصالح المشتركة مراراً إلى أن انفرط عقدها سنة 1950 بعد حرب بيانات بين البلدين وإقفال حدود، وخلافات عميقة بخلفيات أيديولوجية حيناً ومصلحية أحياناً أخرى.

[9] دراسة بعنوان "تطور العلاقات بين لبنان وسوريا١٩٤٣-١٩٦٧/إعداد ميشال سلامه/ الجمهورية اللبنانية، وزارة الخارجية والمغتربين/ص١١.

بين العروبة والمصلحة الوطنية العليا

رغم عروبَته المُعلَنَة، كان لبنان وازدهاره هاجس رياض الصلح الأوّل، فاحترم في كلّ ما فعل الهواجس اللبنانية من "الوحدة العربية" ولم يُساوم على السيادة الوطنية الاقتصادية والمالية. ويتأكّد ذلك من خلال موقفه خلال مؤتمر المُحامين العرب سنة 1944، وترجمته بسرعة على أرض الواقع من خلال طرح مشروع قانون منع الأجانب من التملّك خاصةً في المناطق الحدودية وذلك في تاريخ الأول من أيلول 1944.

حدّد رياض الصلح ثابتة في أدائه السياسي، وهي التفاعل الإيجابي مع العالم العربي الذي كان يرى فيه العمق الاقتصادي الطبيعي للبنان.

وقد تجلّى ذلك في التعاون الكامل مع الجامعة العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية، حيث كان رياض الصلح قوّة الدفع التي ساهمت في تأسيسها. وقد ترأّس وفد لبنان إلى الاسكندرية سنة 1944 المؤلّف من سليم تقلا وزير الخارجية آنذاك وموسى مبارك مدير غرفة رئيس الجمهورية.

وبذل كلّ الجهود لتذليل العقبات أمام التجارة العربية وتسهيل إجراءات انتقال البضائع والأشخاص وتعزيز التبادل التجاري والتنسيق الجمركي مع الدول العربية. فشجّع مثلاً عمل شركة البترول العربية-الأميركية في الأراضي اللبنانية. وقد أثمرت هذه الجهود في السنوات اللاحقة تميّزاً تجارياً للبنان وتدفقات مالية كبيرة، كما يبيّنه المنحى التصاعدي للتبادلات التجارية مع بعض البلدان العربية (الرسم البياني الرقم 2)، بنتيجة التفاعل الاقتصادي مع المحيط العربي وفتح المعابر ورفع القيود.

الرسم البيانى الرقم 2: التبادلات التجارية مع بعض البلدان العربية بين سنتى 1941 و1946

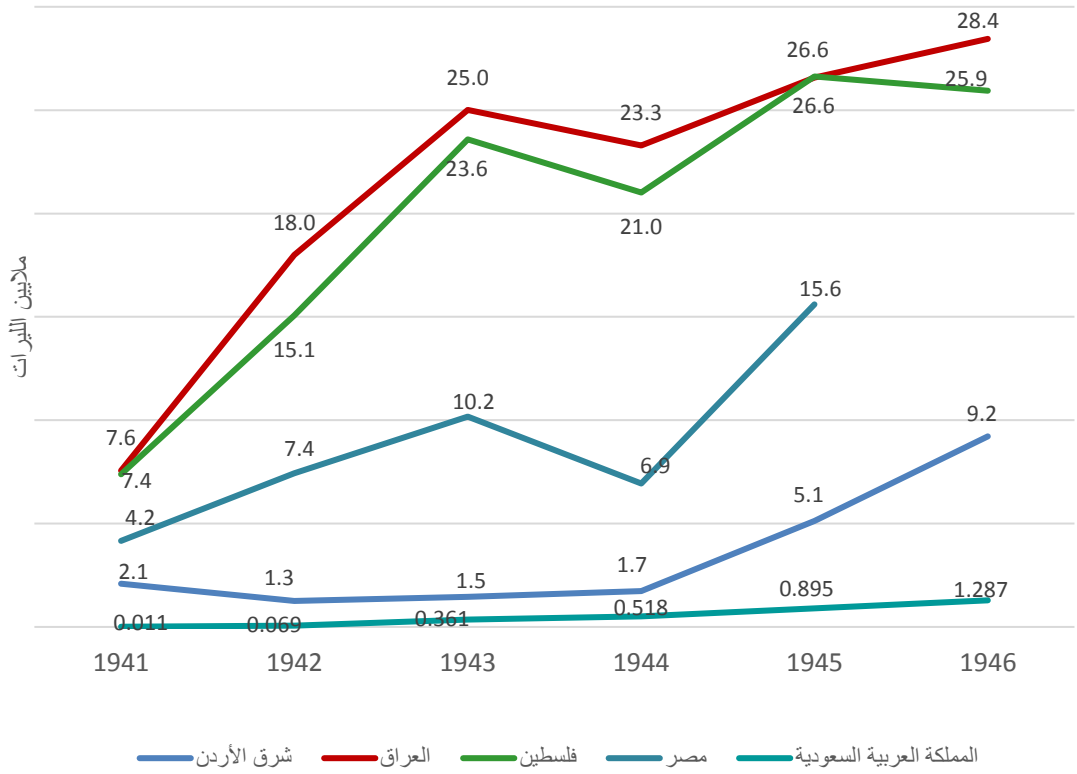

المرجع: معهد باسل فليحان المالى، بناء على الأرقام الواردة فى دراسة المجلس الأعلى للمصالح المشتركة. إحصاء التجارة الخارجية لعام 1946. بيروت، لبنان 1947.

الاستقلال النقدي أساساً في استعادة السيادة

أوّل اهتمامات رياض الصلح التي ظهرت من خلال السياسة التي انتهجها بالتوافق والتنسيق مع رئيس الجمهورية، هو تحرير النقد اللبناني والسوري من منطقتي تأثير الفرنك والاسترليني، كونه يُلزم لبنان التقيّد بسقوف الإصدار وبنية التغطية النقدية المُحددة من قبل المُنتدَب والتي تخدمه والتي تحكُم العمليات المالية المُتعلّقة بالتبادل التجاري، وبالتحويلات المصرفية التي تُواكب الاستيراد ومعاملات التحويلات المصرفية بين لبنان وسوريا من جهة وبين مصارف كتلتي الفرنك والاسترليني من جهة أخرى[10] . وتماشياً مع هذا التوجّه، عقدت الحكومات اللبنانية والسورية والفرنسية والبريطانية في 25 كانون الثاني سنة 1944 اتفاقاً ينصّ على أن يساوي الجنيه الاسترليني 883 غرشاً لبنانياً، بقطع النظر عن أي تخفيض يطرأ على الفرنك الفرنسي. هذا ما أعطى العملة اللبنانية متانةً واستقراراً خصوصاً بالنسبة للبلدان التي تعتمد الجنيه الاسترليني أو عملات أخرى في التبادلات التجارية، وحرّرها من التقلّبات الدورية التي كانت تعصف بالفرنك الفرنسي.

إصدار النقد

في ظل الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا، تمّ عقد اتفاقية سنة 1924 بين الحكومتين وسلطة الانتداب على اعتماد بنك سوريا ولبنان لإصدار العملة الموحّدة والتي كانت تساوي 20 فرنكاً فرنسيّاً آنذاك وذلك لمدة 15 سنة على أساس احترام سقف لحجم الكتلة النقدية تحدّده الحكومة الفرنسية. تمّ تجديد الاتفاقية في سنة 1937 وانفصلت الليرة اللبنانية عن السورية في سنة 1939 إلا أن مصرف الإصدار بقي بنك سوريا ولبنان حتى تاريخ إنشاء مصرف لبنان سنة 1963.

[10] تزامنت هذه التوجهات مع انعقاد مؤتمر مالي عربي في القاهرة في نيسان-أيار العام ١٩٤٤ بحث في الأنظمة المالية والاقتصادية والتجارية الواجب اعتمادها حديثاً.

حدّدَت حكومات الاستقلال برئاسة الصلح آليات التحويلات المالية، وصلاحيات إدارة مُراقبة القطع وحدودها ضمن توجّهات نصّت على حريّة التبادلات والإيداع. هذا يُثبّت أنّ الرئيس رياض الصلح ومعاونيه الاستقلاليين امتلكوا نظرة ليبرالية إلى النقد الوطني جعلته متماسكاً في تغطيات الذهب وثبات سعره في الأسواق، وتناسقت مع الخيارات الليبرالية للاقتصاد اللبناني، وهذا ما ميّز لبنان في تلك الفترة عن باقي محيطه.

ولتثبيت هذا التوجّه، وقّعت الحكومة اللبنانية في 14 نيسان 1947 على اتفاقيات "بريتون وودز" (1944) المُتعلّقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وافق الصندوق الدولي على تحديد سعر الليرة اللبنانية نسبة إلى الجنيه الاسترليني، وعلى استنادها على الذهب، لتساوي الليرة حينها حوالي أربعمائة وخمسة ميلي غرام (ملغ) من الذهب في حين أنّ العشرين فرنكاً ساوت حوالي مائة وتسعة وأربعون ميلي غرام (ملغ) من الذهب. ويمكن اعتبار العام 1948 سنة الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا حين أصرّ لبنان على ليبراليته الاقتصادية والمالية، فتفرّد في توقيع اتفاقية نقدية مع فرنسا، في حين ترددت الحكومة السورية. وفي إثر ذلك، أعلن بنك سوريا ولبنان أنّه بعد يوم الاثنين الواقع فيه 2 شباط 1948 سيخلو لبنان من "أية قوة إبرائية لغير العملة اللبنانية". ومنذ ذلك التاريخ المفصلي ارتفعت قيمة النقد اللبناني وتفوّقت على النقد السوري ما خلق مشاكل تراكمت سلباً في علاقة البلدين اللذين باتا فعلياً يتمتعان بمنظومتين اقتصاديتين متضاربتين[11].

[11] لبنان في عهد الاستقلال.../ص١٣٥-١٤٠.

رياض الصلح استباق فى طرحه الاقتصادى وفى مقاربة القطاعات الاقتصادية

كان رياض الصلح رؤيوي وقادراً على استشراف المُتطلبات التقنية والسياسية للرؤيا السيادية التي استندت إلى الركائز الثلاث: (1) وعي التام للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجه لبنان في فترة ما بعد الاستقلال؛ (2) وضع سياسات مبنية على أهداف محدّدة وواضحة؛ (3) تخطيط على المديين المتوسّط والبعيد.

1- في التحديات والمشكلة البنيوية:

معظم المؤشرات والأرقام المُتداولة في تلك الحقبة كانت مُقلقة، فالعجز التجاري ومقداره حوالي 80 مليون ليرة لبنانية سنة 1943 وإن بدا زهيداً كان يُنبئ، في ظلّ التضخّم الذي أصاب العملة والاقتصاد على مرّ السنوات، بالمشكلة البنيوية للاقتصاد الوطني الذي يستهلك أكثر مما ينتج. هذا الأمر دَفَعَ بالرئيس الصلح إلى بناء مقاربة اقتصادية على أساس سدّ الحاجة التمويلية للسوق المحليّة وتفادي عدم استقرار العملة واحتمال التضخّم. فكان همُّهُ الأوّل معالجة العجز التجاري من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). وقد ترجم هذه النية من خلال الأهداف المُعلنة في البيانات الوزارية المتتالية وأبرزُها:

- تشجيع الصناعة الوطنية؛
- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري وتعميم القروض الزراعية وإنشاء التعاونيات الزراعية وغيرها من الإجراءات؛
- إمداد المزارعين بالخبرات الفنية، تأمين القروض والمواد الزراعية وتأمين سوق للصادرات الوطنية؛
- زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال تشجيع التبادلات التجارية ومحاربة الاحتكار ومراقبة وضبط غلاء الأسعار؛

- تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الحاجة اللازمة للسوق المحلية من الحبوب الصالحة للطحن؛

2- في المقاربة المبنية على الأهداف:

من اللافت أن النهج الاقتصادي الذي طمح الى بنائه رياض الصلح، إنما كان قائماً على الأهداف التي تضمن تحقيق التوجّهات الكبرى وليس على الإنفاق؛ وذلك بالرغم من كون الموازنة المُعتمدة في تلك الأيام كما اليوم قائمة على بنود الإنفاق.

في قطاع السياحة مثلاً، وضع أهدافاً محدّدة قضت بتعزيز وتنظيم السياحة والاصطياف والإشتاء كما حدّد أهداف مُتّصلة ومنها القيام بالدعاية بهدف الترويج لها، وتنظيم المواصلات والصحة العامة والصحافة والشباب والرياضة. فيما يخصّ قطاع التربية والتعليم كانت النظرة تقدّمية، إذ لم تقتصر الأهداف على المُحافظة على موقع لبنان المُتقدّم في مجالات التعليم والثقافة والتربية بل شملت أيضاً أهدافاً تتعلّق بالتعليم الفني (تعليم صناعي وتعليم زراعي كما أسماه). ومن المرجّح أن يكون هذا التوجّه ارتبط بوضع الميزان التجاري الذي سجّل عجوزات مُتراكمة. وقد رأى الرئيس الصلح أن التغيّر البنيوي الذي يتطلّبه الاقتصاد الوطني يقتضي البدء بإصلاح وتطوير النظام التعليمي وتمهين الثروة البشرية وإطلاق طاقتها الكامنة.

3- في التخطيط الطويل الأجل:

من المهمّ الذكر بأن الخُطط والمشاريع الموضوعة في تلك الحقبة تمّت برمجتها على فترة خمس سنوات. وهذا تعبير عن إدراك الرئيس الصلح أن الخُطط تبقى حبراً على ورق ووعوداً رنانة إذا لم تقتَرن ببرمجة واضحة في الموازنة العامة، وعن يقين من أن النهوض بالاقتصاد وخطط الإنعاش لا تجدي إن لم تتم برمجتها على الأمد المتوسطّ بأقل تقدير. وتأكيداً على هذا الاستنتاج، تبيّن الأرقام أن

ميزانية الخطة المتوسطة الأمد الموضوعة من قبل حكومة الاستقلال الأولى استحوذت على أكثر من 35%[12] من الموازنة العامة المُقرة لسنة 1944.

التحولات العميقة في مالية الدولة وسياساتها الضريبية

شهدت فترة الاستقلال تحوّلات عميقة طرأت على مالية الدولة كنتيجة لتوسّع الصلاحيات الاقتصادية والأمنية للدولة، وما نتج عن هذا التوسّع من استحداث دوائر وإدارات جديدة، واستقطاب عديد إضافي في السلكين المدني والعسكري. وقعت على عاتق رياض الصلح إدارة هذا التغيير والمُحافظة على التوازن المالي للدولة في ظلّ تضخّم الموازنات العامة (الرسم البياني الرقم 3)[13].

الرسم البيانى الرقم 3: مجموع المبالغ المرصودة فى الموازنة العامة بين سنتى 1943 و1951

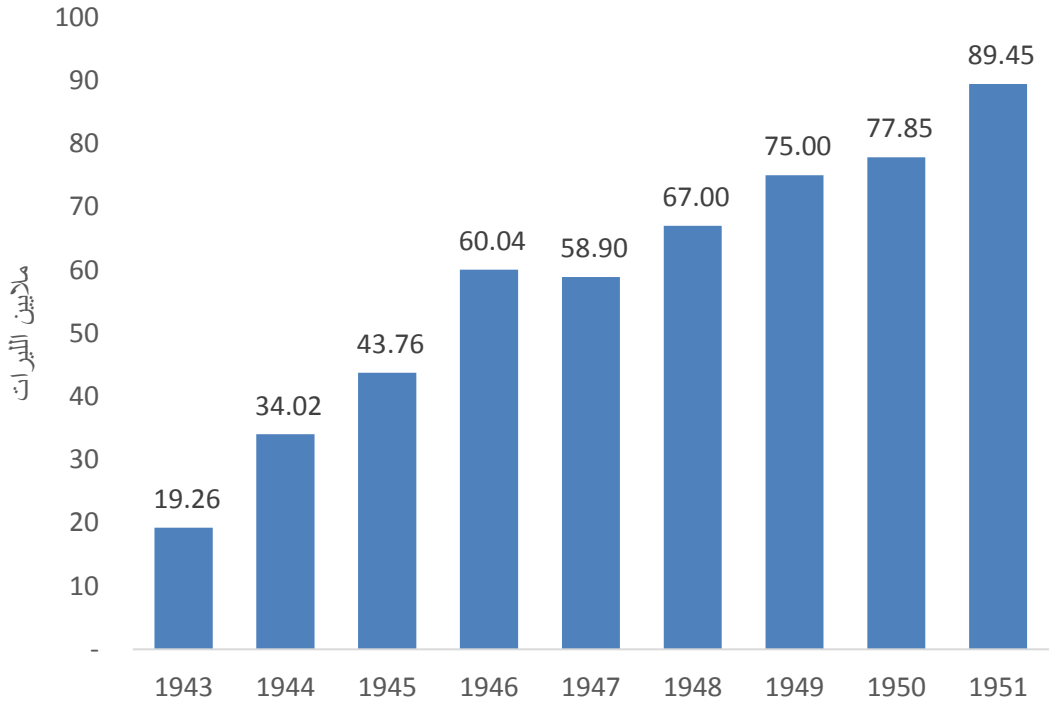

المرجع: معهد باسل فليحان المالى، بناء على الأرقام الواردة في دراسة عدنان محسن ضاهر. تطور الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842-2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

[12] Joseph Chami. Le Mandat Béchara el Khoury: 1943-1952. Tome 2. Beyrouth, Liban. 2002. Page 69

[13] تضخّم الموازنة ناتج عن زيادة حجم الدولة، وكذلك عن زيادة نسب التضخّم.

كانت سنة 1944 سنة مِفصلية لجهة استعادة الحكومة سيطرتها على مفاصل الحكم، وتُظهر أرقام قطوعات الحساب المُقرّة في المجلس النيابي في تلك الفترة (الرسم البياني الرقم 5)، فورة في الإنفاق الفعلي. فالمهام الأمنية التي استلمتها حكومات الاستقلال من المُنتدَب فرضت التوسّع في التوظيف، فازداد حجم الدولة (بالأعداد) بنسبة 56 في المئة بين سنتي 1945 و1946. وتوزّعت معظم هذه الزيادة على الجيش اللبناني (أكثر من 85 في المئة من الزيادة) وقوى الأمن الداخلي إذ تمّ إنشاء وزارة الداخلية في العام 1943. ويُظهر الرسم البياني الرقم 4 تطوّر الإنفاق على الوزارتين المعنيتين بحفظ الأمن والاستقرار (الداخلية والدفاع)، كما يُبيّن الخط الأحمر نسبة هاتين الإدارتين من إجمالي الموازنة العامة. ويدلّ الارتفاع الكبير لهذين المنحيين إلى أن حكومات تلك المرحلة كانت تتعرّض لضغوط أمنية دفعتها إلى إعطاء مهام الأمن وحفظ الاستقرار أولوية على المهام الأخرى.

الرسم البياني الرقم 4: الإنفاق على الدفاع والداخلية

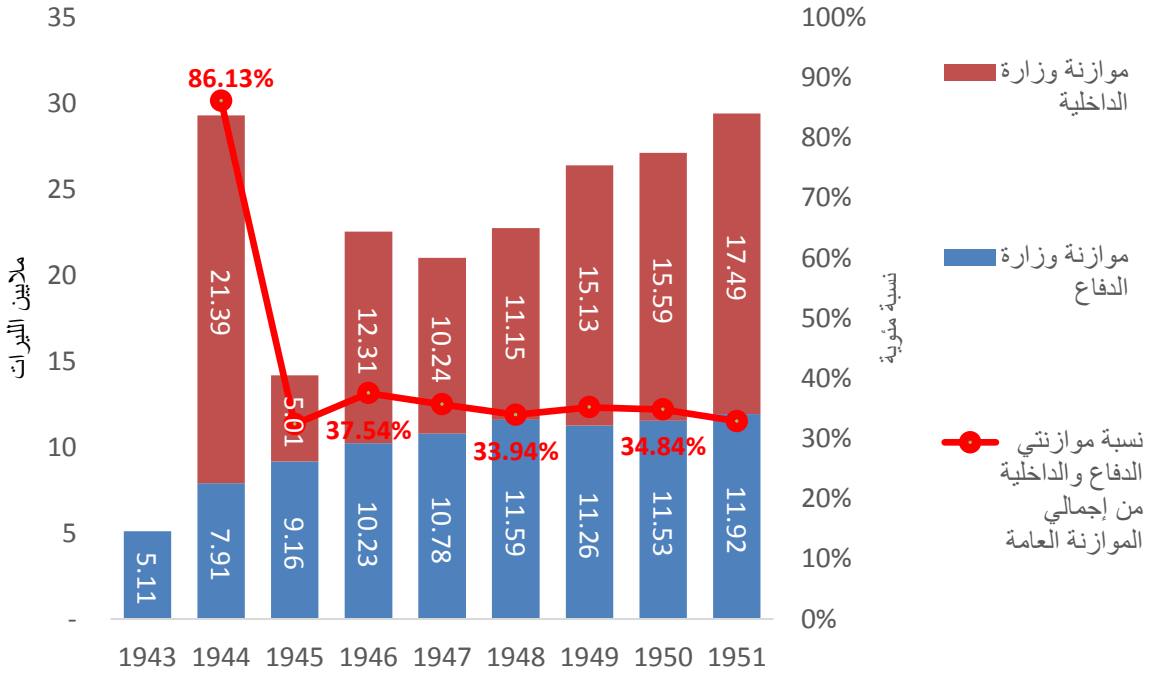

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الأرقام الواردة في دراسة عدنان محسن ضاهر. تطور الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842-2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

بالرغم من فورة الإنفاق التي شهدتها تلك المرحلة، حَرَصَت حكومات رياض الصلح على المُحافظة على التوازن المالي. وتُظهر الأرقام (الرسم البياني الرقم 5)، وبحسب قطوعات الحساب المُقرّة في المجلس النيابي، أنّ المالية العامة حقّقَت وِفراً.

الرسم البيانى الرقم 5: الوفر المالى المحقّق بحسب تقارير قطع الحساب

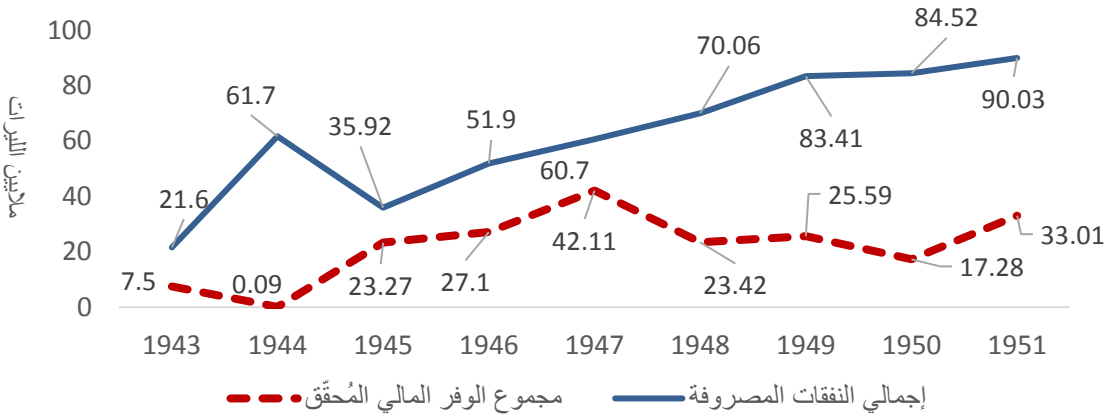

المرجع: معهد باسل فليحان المالى، بناء على الأرقام الواردة في دراسة عدنان محسن ظاهر. تطور الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842-2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

لم يكُن من المُمكن أن يتحقّق هذا التوازن المالي من غير تحقيق استدامة إيرادات الدولة وخاصةً الضريبية منها. وقد أظهر توجُّه حكومات الاستقلال برئاسة رياض الصلح نيّة صانعي القرار تسجيل تغيير حقيقي في البنية الضريبية للدولة[14]؛ إذ أن الضرائب غير المباشرة التي وضعها الفرنسيون شكّلت أكثر من 60 في المئة من واردات موازنة 1943. والمعروف عن هذه الضرائب أنها غير عادلة وتصيب ذوي الدخل المحدود بشكل خاص.

ومن أولى الإصلاحات إحداث ما سُمّيَ بـ "الضريبة على الدخل" والتي طرحها على المجلس النائب يوسف سالم في الولاية الأولى لرياض الصلح الذي تولى فيها الرئيس حقيبة المالية، وكان يوسف سالم من النواب المُقرّبين من الحكم. فضلاً

[14] رياض الصلح، "البيان الوزاري الأوّل،" رئاسة مجلس الوزراء

عن ذلك، طُرحت سنة 1944 مشاريع قوانين لإقرار ضرائب جديدة منها ضريبة الأراضي وضريبة الأملاك المبنية.

إنّ التوجّه الصريح نحو اعتماد الضرائب المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة يُعتبر حكماً أكثر عدالةً وقبولاً لدى المواطنين. وبالفعل، ارتفعت الضرائب المباشرة بين سنتي 45 و46 بنسبة قدرها 53 في المئة، مما ساهم في تحقيق الوفر المُلاحظ.

المسار التحديثي للدولة وتحقيق الإصلاح الإداري

تطرّق رياض الصلح في بيانه الوزاري الأوّل إلى أهمية الإصلاح الإداري واضعاً نُصب عينيه تحقيق مصالح الناس أولاً وبشكل سريع؛ كما تَناول موضوع إصلاح الملاك الإداري بما يُحسّن فعالية أداء موظفي الحكومة مُشدّداً على مواضيع النزاهة والرقابة والكفاءة والخدمة الجيدة مُقابل تحسين أوضاع هؤلاء تدريجياً.

أدركَ رياض الصلح منذ اللحظة الأولى أن مسألة التوظيف في الدولة مسألة شائكة خاصةً في ظل غياب قواعد لإنشاء الوظائف ولانتقاء الموظفين ما فتح المجال لأصحاب السلطة للتوظيف العشوائي، الأمر الذي يخدم مصالحهم الانتخابية والطائفية. وكان الوضع الإداري بعد الحرب العالمية الثانية قد تفاقم أساساً نتيجة استحداث مصالح ودوائر جديدة في الدولة، الأمر الذي أوصلَ مئات وآلاف الموظفين إلى مراكز قرار عن غير وجه حقّ. وكان هذا النمط من التوظيف السياسي مُرجّحاً للاستثمار في حقبة ما بعد الاستقلال إن لم يجر وضع سياسة واضحة للتوظيف ومجموعة ضوابط منهجية وعلمية. امتلك دولة الرئيس من الشجاعة ما يكفي لتسمية الأمور بأسمائها فأشار بالإصبع إلى تقادم القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وتراخي مُوظفي الملاك وتراجُع أداءهم. وما كان منه إلا أن أعطى توجيهات لوضع الإجراءات اللازمة لتحديثها من خلال إقرار سلسلة قوانين لتنظيم الدوائر الرسمية وملاكات الإدارة، أو من خلال متابعة مشاريع القوانين (قانون تنظيم المُوظفين، وقانون الملاكات، وقانون المحاسبة العامة، وقانون إنشاء

ديوان المحاسبة، قانون ونظام للتفتيش، وغيرها) حتى إقرارها. هذه الإجراءات أسهمت ولو جزئياً بتحديث "آلة الحكم"، وتحسين الخدمة للمواطن وتحقيق الصالح العام.

الخلاصة

إن المعطيات المُتوفّرة عن حقبة الاستقلال وما بعدها، ورغم صعوبة الوصول إليها، تُشير دون شَكّ إلى امتلاك رياض الصلح رؤية اقتصادية مالية استقلالية ليبرالية إصلاحية، وهو قد وَضَعَها مَوضع التنفيذ فور تَسَلّمه مهامه. ورغم هواه العربي المُعلن إلا أنه أثبتَ أنه رجل دولة بامتياز، تحرّك دوماً بما رآه المصلحة العليا للدولة اللبنانية، والتي أعلاها حيث يجب، بدون أن يقلّل ذلك من انتمائه العروبي القوي.

أدرك رياض الصلح مُنذ اللحظة الأولى أن الاقتصاد اللبناني لا يَنتعش إلا في محيطِهِ العربي، وأنّ بُنيته تستلزم إعادة نظر بما يتلاءَم مع الاستدامة المالية والنقدية التي ترجوها الحكومة؛ وعرف أن تحقيق التغيير، أي تحقيق السيادة الاقتصادية في هذه الحالة، يستلزم رؤية اقتصادية ومالية مُستقلة وواضحة وأن السيادة السياسية لا تتحقّق من غير استقلال مالي ونَقدي واقتصادي.

لربما نشهد اليوم سياقاً مغايراً للذي عاشه اللبنانيون مع رياض الصلح. فلبنان بات يعيش تحت وطأة المُقيدات المالية من عجوزات وديون وانكماش اقتصادي، ويواجه خطر فقدان السيادة والاستقلال أو إضعافهما بأقل تقدير، إن كان لناحية القروض المشروطة المُقترحة، أو حتى لناحية إمكانية تدخّل صندوق النقد الدولي لإدارة الأزمة الاقتصادية.

لربما نحتاج اليوم، أكثر من أي يومٍ مضى، إلى الاستعانة بدروس الماضي والعودة إلى البديهيات الصعبة: لبنان أولاً، وإلى رؤية رياض الصلح، واستشراف رياض الصلح، وتخطيط رياض الصلح.

المراجع

أحمد بيضون. رياض الصلح في زمانه. ط1. بيروت، لبنان. دار النهار للنشر. 2011.

الصلح، رياض. "البيان الوزاري الأوّل." رئاسة مجلس الوزراء.
http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=268

باتريك سيل. رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي. ط1. بيروت، لبنان. الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010.

Joseph Chami. Le Mandat Béchara el Khoury: 1943-1952. Tome 2.
Beyrouth, Liban. 2002.

عدنان محسن ضاهر. تطوّر الموازنة العامة وقطع الحساب: 1842-2012. ط1. بيروت، لبنان. 2016.

عدنان محسن ضاهر. الموازنة العامة بين الدستور والواقع: المناقشات في الذاكرة 1920 – 2001. ط1. بيروت، لبنان. 2001

دراسة خاصة بمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بعنوان "تاريخ التجارة والجمرك في لبنان".

حقائق لبنانية/ (الرئيس)بشارة خليل الخوري/منشورات أوراق لبنانية/ ٣ أجزاء- لبنان في عهد الاستقلال/المؤتمر الثقافي العربي الاول بيت مري ١٢ايلول سنة ١٩٤٧

رياض الصلح في زمانه/احمد بيضون/دار النهار/١١ ٢.

المجلس الاعلى للمصالح المشتركة جمارك سوريا ولبنان/المديرية العامة /احصاء التجارة الخارجية لعام ١٩٤٦ (موجودة نسخة منه بحفظ الزميلة رنا رزق الله في المعهد...)

جريدة "لسان الحال" (أعداد عدة تعود الى فترة اربعينات القرن العشرين)

الملحق الأول: لائحة بالقوانين التى أقرّت فى فترة الاستقلال

تواريخ إقرار القوانين والمراسيم والقرارات	الموضوع
قانون تاريخ 1944/06/07	موازنة الجمهورية اللبنانية لسنة 1944
مرسوم 2931 تاريخ 1945/03/23	تحديد دقائق تطبيق قانون إحداث ضريبة الدخل
قانون تاريخ 1946/02/04	رسوم العمل على الأجانب (موازنة 1946 – المواد من 19 الى 24)
مرسوم تاريخ 7327 تاريخ 1946/10/31	منح وزير المالية جميع الصلاحيات الممنوحة للحكومة اللبنانية فيما يتعلّق بالحارس العام لأموال العدو
قانون تاريخ 1947/01/30	إلغاء الرسوم المالية والبلدية التي تُستوفى عن المازوت ورخص استيراد المواد الملتهبة والكبريت والقداحات
قانون تاريخ 1947/03/19	الإجازة للحكومة بإعفاء رعايا بعض الدول من رسم اجازة العمل (موازنة 1947 – المادة 20)
قرار 5039 تاريخ 1947/07/31	تحديد أرباح المستوردين على بعض المواد الغذائية
قرار 987 تاريخ 1949/02/17	السماح باستيراد الذهب تحت وضع الترانزيت المباشر وغير المباشر عبر الأراضي اللبنانية

قانون تاريخ 1950/01/31	تخويل وزارة الاقتصاد والتجارة استيفاء الرسوم على السكر والمصنوعات السكرية المستوردة من الخارج
قانون تاريخ 1950/03/28	إعفاء من رسوم المطارات (موازنة 1950 – المادة 48)
قانون تاريخ 1950/06/21	مصادرة أموال المستولين
قانون تاريخ 1950/10/10	الرسوم القضائية
قانون تاريخ 22 /1951/10	فرض رسم مقطوع على رخصة السلاح الحربي (المادة 9)
مرسوم 4295 تاريخ 1951/02/24	تحديد طريقة استيفاء بعض الرسوم العائدة للبلديات
قانون تاريخ 1951/12/20	ضريبة الاراضي

الملحق الثانى: آهم الأحداث التاريخية بين سنتى 1943 و1951

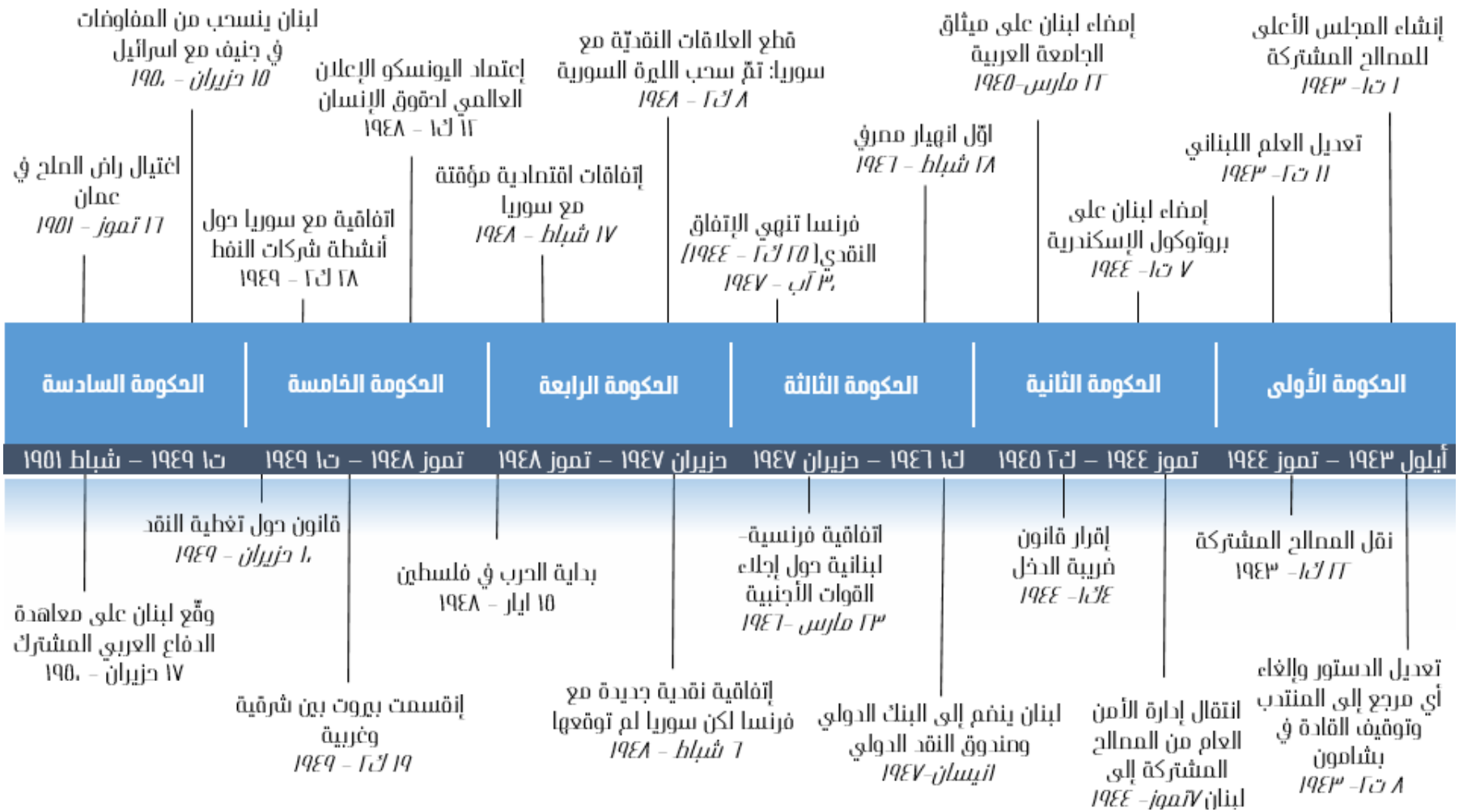

الملحق الثالث: الحكومات الستة التى رأسها رياض الصلح

الحكومة الأولى	الحكومة الثانية	الحكومة الثالثة	الحكومة الرابعة	الحكومة الخامسة	الحكومة السادسة
أيلول ١٩٤٣ – تموز ١٩٤٤	تموز ١٩٤٤ – ك٢ ١٩٤٥	ك١ ١٩٤٦ – حزيران ١٩٤٧	حزيران ١٩٤٧ – تموز ١٩٤٨	تموز ١٩٤٨ – ت١ ١٩٤٩	ت١ ١٩٤٩ – شباط ١٩٥١
رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير المالية: رياض الصلح نائب الرئيس: حبيب أبو شهلا وزير التربية الوطنية: حبيب أبو شهلا وزير العدلية: حبيب أبو شهلا وزير الإعاشة: عادل عسيران وزير التجارة والصناعة: عادل عسيران وزير البرق والبريد: كميل شمعون وزير الداخلية: كميل شمعون وزير الأشغال العامة: سليم تقلا وزير الخارجية: سليم تقلا وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير الزراعة: مجيد إرسلان وزير الصحة: مجيد إرسلان	رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير الداخلية: رياض الصلح وزير التموين: رياض الصلح وزير المالية: حميد فرنجية نائب الرئيس: حبيب أبو شهلا وزير التربية الوطنية: حبيب أبو شهلا وزير العدلية: حبيب أبو شهلا وزير البرق والبريد: محمد الفضل وزير التجارة والصناعة: محمد الفضل وزير الأشغال العامة: سليم تقلا وزير الخارجية: سليم تقلا وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير الزراعة: مجيد إرسلان وزير الصحة: مجيد إرسلان	رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير المالية: كميل شمعون نائب الرئيس: صبري حمادة وزير الداخلية: صبري حمادة وزير الأشغال العامة: غبريال المر وزير الاقتصاد الوطني: كمال جمبلاط وزير الزراعة: كمال جمبلاط وزير الشؤون الاجتماعية: كمال جمبلاط وزير التربية الوطنية: الياس الخوري وزير الصحة: الياس الخوري وزير العدلية: عبدالله اليافي وزير البرق والبريد: مجيد إرسلان وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير الخارجية والمغتربين هنري فرعون	رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير المالية: محمد العبود نائب الرئيس: غبريال المر وزير الأشغال العامة: غبريال المر وزير الداخلية: كميل شمعون وزير الصحة: كميل شمعون وزير الاقتصاد الوطني: سليمان نوفل وزير الزراعة: سليمان نوفل وزير البرق والبريد: مجيد إرسلان وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير التربية الوطنية: حميد فرنجية وزير الخارجية والمغتربين حميد فرنجية وزير العدلية: أحمد الحسيني	رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير العدلية: رياض الصلح وزير المالية: حسين العويني نائب الرئيس: غبريال المر وزير الداخلية: غبريال المر وزير الأشغال العامة: أحمد الأسعد وزير الاقتصاد الوطني: فيليب تقلا وزير البرق والبريد: فيليب تقلا وزير التربية الوطنية: حميد فرنجية وزير الخارجية والمغتربين حميد فرنجية وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير الزراعة: مجيد ارسلان وزير الصحة: الياس الخوري	رئيس الجمهورية: بشارة الخوري رئيس مجلس الوزراء: رياض الصلح وزير التربية الوطنية: رياض الصلح وزير المالية: حسين العويني نائب الرئيس: جبران نحاس وزير العدلية: جبران نحاس وزير الأشغال العامة: أحمد الأسعد وزير الاقتصاد الوطني: فيليب تقلا وزير الخارجية والمغتربين فيليب تقلا وزير البرق والبريد: حسين العويني وزير الداخلية: الياس الخوري وزير الدفاع الوطني: مجيد ارسلان وزير الزراعة: بهيج تقي الدين وزير الصحة: رئيف أبي اللمع

فريق العمل

إعداد: لمياء المبيض بساط وإسكندر البستانى.

مراجعة: أنطوان سلامه

تدقيق لغوى: آدونيس سالم

ينشر هذا التقرير من ضمن سلسلة تقارير المعهد

يمكنكم نسخ أو تحميل أو طباعة محتوياته للاستخدام الشخصى، وتضمين مقتطفات منه في المستندات والعروض التقديمية والمواقع الإلكترونية شرط أن يذكر كمرجع للمعلومات على الشكل التالى: "الرؤية الاقتصادية والمالية في عهد دولة الرئيس رياض الصلح"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وزارة المالية اللبنانية - 2018.

للاستخدام العام أو التجارى، يجب مراسلة المعهد على البريد الإلكترونى institute@finance.gov.lb

هذا الكتيب متوفراً على موقع المعهد المالى الالكترونى: www.institutdesfinances.gov.lb

عن معهد باسل فليحان المالى والاقتصادى

هو مركز تميز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام وتحديث الدولة من خلال مهام ثلاث: أولاً تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليين، ثانياً اصدار منشورات وأبحاث متخصصة وتسهيل وصول المواطنين الى المعلومات، وثالثاً بناء الشراكات وتعزيز التعاون مع المؤسسات العربية والاقليمية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب الجيدة.

إضافة إلى دوره الوطنى، يلعب المعهد دوراً إقليمياً كونه مركز الأمانة العامة لشبكة معاهد التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Governance Institutes Forum for Training GIFT-MENA) ومركز تدريب إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية (WCO).

المعهد مؤسسة عامة مستقلة تعمل تحت وصاية وزير المالية اللبنانية.

© جميع الحقوق محفوظة لمعهد باسل فليحان المالى والاقتصادى- وزارة المالية اللبنانية- 2018
ISBN 978-9953-9031-4-9

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
512، كورنيش النهر
تلفون: 9/146 425 1 961+
فاكس: 860 426 1 961+

IOF Lebanon

IOF Lebanon

InstituteOfFinance